

قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٨

بربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ٧٥٥٦٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وسبعون مليوناً وخمسمائة واثنان وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدمات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٥٨٦١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وأربعون مليوناً وثمانمائة وواحد وستون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٣٦٥٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٣٦١٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ٦٢١١١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وستون مليوناً ومائة وأحد عشر ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ١٦٢٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليوناً ومائتان وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ١٣٤٥١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدمات استثمارية بمبلغ ٤٣٤٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩١١١٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

- قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمبلغ ١٣٤٥١٠٠٠ جنيه فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وواحد وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتى :
- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٩٩٠٠٠٠٠٠ جنيه .
 - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٥٥١٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ
(الموافق ١٨ يونية سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

(بالجنيه)

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	بيان	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	بيان
		الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:			استخدامات الجارية:
٥٣	٥٣ ٧٥	إيرادات النشاط الجارى	٣٥ ٢٥	٣٦ ٥٠	أجور
٨ . ٢٥	٨ ٣٦١	إيرادات أخرى	٩ ٧٧٥	٩ ٣٦١	فقات الجارية والتحويلات الجارية
٦١ . ٢٥	٦٢ ١١١	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٤٥ . ٢٥	٤٥ ٨٦١	جملة الاستخدامات الجارية
					نص العمليات الجارية:
			٣ ٢٠	٣ ٢٥	رئب دخلية
			١٢ ٨٠	١٣	نص حكومة
			١٦	١٦ ٢٥	ملة الفائض
٦١ . ٢٥	٦٢ ١١١	جملة الموازنة الجارية	٦١ . ٢٥	٦٢ ١١١	ملة الموازنة الجارية
		الإيرادات الرأسمالية:			استخدامات الرأسمالية:
١٢ ٢٤٨	٩ ٩	إيرادات رأسمالية متنوعة	١ ٥١٨	٤ ٣٤٠	تتخدامات استثمارية
١ ٥١٨	٣ ٥٥١	قروض وتسهيلات ائتمانية	١٢ ٢٤٨	٩ ١١١	تويلات رأسمالية
		كلها قروض من بنك الاستثمار القومى			
١٣ ٧٦٦	١٣ ٤٥١	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٣ ٧٦٦	١٣ ٤٥١	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٧٤ ٧٩١	٧٥ ٥٦٢	إجمالى الموازنة	٧٤ ٧٩١	٧٥ ٥٦٢	إجمالى الموازنة